مجلس التعاون

وزيرة الاقتصاد الإماراتية تبحث مع وفد بريطاني تطوير العلاقات الثنائية

أبوظبي / وام:

استقبلت الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة الاقتصاد وفدا بريطانيا برئاسة وليام هيغ عضو البرلمان ووزير الخارجية في حكومة الظل لحزب المحافظين البريطاني.

حضر اللقاء الذي جرى في مقر الوزارة بأبوظبي عبدالله أحمد آل صالح وكيل وزارة الإقتصاد لقطاع الاقتصاد واللورد أشكروفت نائب رئيس حزب المحافظين وعضو المكتب التنفيذي للحرب وعدد من المسؤولين من البلدين.

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات والمملكة المتحدة ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي ومجالات تطويره خاصة في قطاعي التجارة والاستثمار بالإضافة إلى مناقشة آخر تطورات مفاوضات التجارة الحرة الخليجية الأوروبية.

وأكد الجانبان خلال اللقاء أهمية تطوير التعاون الإقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين البلدين وإزالة جميع التحديات التي تعترض تطوير العلاقات التجارية من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية القائمة بين البلدين.

من جانبها أكدت الشيخة لبنى القاسمي حرص دولة الإمارات على تعزيز التعاون الاقتصادي مع بريطانيا في مختلف القطاعات واستغلال النمو المميز الذي يشهده اقتصاد البلدين من أجل تحقيق مزيد من التنمية والتطور.

وأشارت إلى عزم دولة الإمارات تحقيق المزيد من النجاحات بالاعتماد على خطط الحكومة في النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص مؤكدة حرص حكومة الإمارات على اتخاذ المزيد من الخطوات الضرورية لضمان انسيابية التطور الاقتصادي في الدولة مستقبلا بما يتواكب مع المكانة العالمية التي وصلت إليها.

وأوضحت أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة شهد في عام 2007 انتعاشا ملحوظا وحقق معدلات نمو مرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سياسة الدولة في مجال التنوع الاقتصادي حيث بلغ نمو الناتج المحلي للإمارات خلال العام الماضي 5ر16 بالمائة وفق التقديرات الأولية ليصل إلى 698 مليار درهم فيما بلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي نحو 65 بالمائة في الوقت الذي أصبحت فيه الدولة مركزا رئيسا للاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية حيث تعاظمت ثقة المستثمر الأجنبي بالسوق الإماراتية وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات خلال عام 2006 نحو 19 مليار دولار بنسبة زيادة 8 ر10 بالمائة عن عام 2005 .

لبنى القاسمي مع الوفد البريطاني

أضواء

منع الاختلاط.. وتغطية الشمس بالغربال!

في الكويت ضجة حول قانون منع الاختلاط في الجامعة بعدما تصاعدت المطالبة بوقف العمل به, وأخذ المتمسكون بهذا القانون يتبارون في اطلاق التهديدات, واستحضار الحجج والمبررات والتحذير من إسقاطه بحجة أن ذلك سيجلب الانحرافات والفساد والانحطاط الخلقي داخل الحرم الجامعي, وكأن منع الاختلاط هو حامي الحمى والحصن الحصين والدرع الواقي من كل المشكلات الاجتماعية, لكن على ما يبدو إن الضجة حول هذا الموضوع دخلت طرفاً أساسياً في الاطار السياسي وابتعدت عن الجانب الخلقي والاجتماعي, لأن المتمسكين بمنع الاختلاط لم يكلفوا أنفسهم عناء مراجعة الاحصاءات الرسمية أو التي أجرتها مؤسسات المجتمع المدني.

جاء فيها بوضوح أن قضايا الانحرافات والاعتداء على الأعراض هي أقل من غيرها في المؤسسات ذات الطابع المختلط, علاوة عن أن قانون المنع تسبب في إفساد التعليم مهنيا ومنهجيا وماليا وسوى ذلك والادلة أكثر من أن تحصى, فلا سلامة المجتمع يضمنها منع الاختلاط, ولا ظواهر الفساد تسبب فيها اختلاط الذكور مع الاناث, فلا نغطي الشمس بالغربال, ولندرس بهدوء وبعقلانية, جوانب الافادة أو الضرر.

ولسوف نرى أن السماح بالاختلاط يوفر حصانة ذاتية للأخلاق العامة, وهو ما نلمسه في كل المؤسسات والوزارات, والجمعيات والنوادي ومجمعات الأسواق والإدارات والبنوك ومؤسسات النفع العام, وهو ما نتأكد منه من طلابنا وطالباتنا الدارسين في عواصم العالم, وليس عيباً أن نتراجع عن قانون ثبت عقمه بالتجربة وتقادم الزمن.

فدول كثيرة تصدر القوانين في أوقات معينة ثم تلغيها وتستبدلها بما هو أكثر توافقاً مع متطلبات المجتمع وظروف التطور, وذلك فإن قانون منع الاختلاط أثبت عدم جدواه لأنه لم يوفر الحصانة الأخلاقية للناشئة من جهة, ولم يجر تطبيقه إلا في المراكز والمؤسسات التعليمية من جهة ثانية, وهو عملياً لم يستطع منع الاختلاط, ولنتصور ان قانونا صدر تحت ضغط ذوي العقول والتوجهات المحدودة والفئوية وبموجب أسلوب التراضي والمراعاة, ودعا لإلزام نساء الكويت ارتداء الحجاب, فهل سيلاقي أي استجابة؟

وهل ستلتزم به نساء الكويت أم سيواجهن واضعيه بالأدلة والبراهين على أن الحجاب ووجوبه محل خلاف واجتهاد فقهي؟ وإذا كانت الضجة الموجودة الآن حول قانون منع الاختلاط كشفت وجها سلبيا لا يزال قائما في الكويت إلا أنها, ومن جهة أخرى, عكست شعورا لدى معظم المهتمين بأن الأكثرية الصامتة داخل البلاد بدأت تتحرك ولم تعد تخلد للتنويم وإنما بدأت تبحث بين القوانين عن حقوقها وواجباتها, وعما يصلح لها وللوطن, وما يمكن أن يكبل طموحها ومسيرتها نحو النهضة والانماء, وقد اتجهت لنفض الغبار عن قوانين عقيمة صدرت بمنطق "شيلني وأشيلك" واتضح بالتجربة أنها لا تعدو كونها قيودا تكبل إرادة الناس وتضر بمصالحهم.

حتى قانون الزكاة ينطبق عليه الأمر نفسه, فالزكاة قناعة والتزام ديني وأحد أركان الإسلام, وعلى كل مسلم أن يطبقها بموجب إيمانه لا بسبب قانون مفروض عليه, فلا إكراه في الدين, ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والله غني عن العالمين, وعقاب المتخلي عن الزكاة يأتي من عند رب العالمين, فهو ليس قانونا وضعيا, وإذا كان المسلم لا يؤدي الزكاة إلا بقانون مفروض عليه فهل يكون إيمانه مستقيما؟

أضف إلى ذلك, أن قوانين أخرى لو وضعت أمام مشرحة الرأي العام لتبين مدى إضرارها بالمجتمع الكويتي ومصالح الناس وبالمسار الاقتصادي, وعندما تتحرك الأغلبية الصامتة الآن, ومعها مؤسسات المجتمع المدني, فإنها حسنا تفعل ولو جاءت متأخرة, لأن قانون منع الاختلاط كان ينبغي على أولياء أمور الطلاب والطالبات المبادرة إلى المطالبة بالغائه وليس انتظار تحرك بصدده من قبل نواب أو وزيرة التربية, لأن هؤلاء الأولياء هم الأكثر دراية بأخلاق أبنائهم وهم الذين يعرفون كيف تولوا تربيتهم, وكيف حضوهم ضد مختلف الموبقات, وكيف ولدوا الثقة داخل نفوسهم بعدما أعدوهم لبناء المجتمع, وكان عليهم أن يدركوا أن سياسة العزل بين الطلاب والطالبات هي الأكثر سلبية والمورثة لأمراض اجتماعية خطيرة نقرأ عنها كل يوم, ولعل ثالثة الأثافي تتمثل في تلك التعميمات الخطيرة داخل مدارس الأطفال الأهلية والخاصة, والتي تم بموجبها إبلاغ الطلاب وهم في عمر الزهور بعدم الاقتراب أو اللعب مع الطالبات, لكأن عمر البراءة بات أسيراً في مدارس "طالبان", وعلى الطفل أن يحصي خطواته ويقف على بعد أمتار محددة من زميلته داخل المدرسة وإلا اعتبر ذلك انتهاكا للأعراض!... فهل بهذه الوسائل والتعاميم ننشىء الجيل الصالح لبناء كويت الغد, أم أننا ننتج جيلا مكبوتا خائفا حذرا يحسب ألف حساب لأنفاسه ولأحلامه ولضحكاته البريئة؟

قديماً كانت المرأة المسلمة تحارب مع الرجل, وتداوي جراح المجاهدين, فهل نتراجع اليوم, ونحن في القرن الواحد والعشرين, إلى أكثر من 1500 عام ونلتزم سياسة العزل والتحجر, ونمارس أسلوب الوأد الجاهلي لقيمة المساواة بين المرأة والرجل؟

أحمد الجار الله

عن / صحيفة "السياسة" الكويتية

رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين:

ضرورة تبني استراتيجية موحدة لتنمية السياحة

المنامة / وكالات :

توقع رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الدكتور عصام عبدالله فخرو أن ترتفع مساهمة السياحة الخليجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وقال إن السياحة في دول مجلس التعاون مؤهلة لأن تلعب دورا فاعلا ومتناميا في توازن الاقتصاديات الخليجية، وفي دعم بنيتها الهيكلية، وذلك من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، ومن خلال توليد حجم كبير من فرص العمل وعلى مختلف المستويات، وخصوصا أن البيانات المتوافرة تشير إلى تخصيص دول المجلس نحو 380 مليار دولار للمشاريع السياحية حتى عام 2018، بينما ينفق السياح الخليجيون نحو 27 مليار دولار سنويا في الخارج.

وأضاف الدكتور عصام فخرو في الكلمة التي ألقاها الإثنين الماضي في افتتاح فعاليات ملتقى السياحة والاستثمار الخليجي GITOF 2008 والمنعقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية أن دول مجلس التعاون الخليجي وبعد الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة والسير قدما نحو إصدار العملة الخليجية الموحدة عليها إن تعمل بكل جدية على تبني إستراتيجية موحدة لتنمية قطاع السياحة بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، بحيث تعمل هذه الإستراتيجية على تنمية النشاط السياحي في مختلف دول المنطقة من خلال تشجيع إقامة المشروعات السياحية والدعوة إلى ضخ الاستثمارات المحلية والإقليمية، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية للدخول في شراكات منتجة في مجال الاستثمار السياحي. وقال: إن الترويج لدول مجلس التعاون الخليجي وجهة سياحية واحدة يجب أن يحظى بأولوية في برامج الترويج السياحي الخليجية مما يصب في نفس أهداف التكامل الاقتصادي الخليجي، ومن أجل ذلك لابد من إيجاد تنسيق سياحي للترويج لدول الخليج مجتمعة باعتبار الخليج إقليميا سياحيا واحدا، وهو الأمر الذي يتطلب بالضرورة أن يتم تنسيق القوانين والأنظمة والسياسات المتعلقة بالسياحة، وتوحيد الرسوم على الخدمات السياحية، وإصدار التأشيرة السياحية الموحدة وغيرها من المتطلبات الأخرى، وخاصة ان التقرير صادر عن الاتحاد العربي للفنادق قد اظهر أن السياحة العربية البينية لم تتجاوز 40٪ من السياحة العربية في حين يتجه 60٪ من السائحين العرب لمقاصد غير الدول العربية، في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة السياحة البينية بين الدول الأوروبية 88 ٪ ويخرج 12 ٪ فقط خارج أوروبا.

وذكر الدكتور عصام عبدالله فخرو أن تنشيط وتوسيع رقعة القطاع السياحي الخليجي وتحقيق الاستفادة القصوى منه، لا بد أن يصاحبه خلق فعاليات تجذب السياح، وزيادة عدد الفنادق، ومراعاة التنوع في مستوى الفنادق لتلبية كل الفئات وتماشياً مع المستويات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السياحة من خلال إعداد الدراسات الفنية، وخصوصاً إن الاستثمار السياحي يُعد من أعلى المجالات ربحية، كما يجب العمل على إنشاء مكاتب سياحية في بعض البلدان الأوروبية، وتأهيل وتخصيص مناطق للاستثمار السياحي، مزودة بالتسهيلات للمستثمرين، على غرار المناطق الخاصة بالاستثمار الصناعي والعقاري، بالإضافة إلى تطوير مدن وجزر سياحية، كذلك تسهيل الإجراءات الخاصة بالسياحة والسياح، وإعداد خطة ترويجية عالمياً والعمل على تطوير وتشجيع إقامة المعارض العالمية والمؤتمرات.

وأشار الدكتور عصام فخرو إلى إن السياحة باتت تلعب دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي العالمي حيث يبلغ حجم الاسهام الاقتصادي للسياحة نسبة 30٪ من اجمالي عائدات قطاع الخدمات على مستوى العالم وفقا لتقرير المجلس الأعلى للسياحة والسفر لعام 2007، بجانب اسهامها بنحو 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وخلقها أكثر من مليون فرصة عمل شهريا بنسبة تصل إلى 10٪ من قوة سوق العمل العالمي، وأسهمت حركة السياحة العالمية بـ 4،5 تريليونات دولار عام 2007 مشكلة زهاء 35٪ من صادرات الخدمات، بالإضافة إلى 8٪ من الصادرات السلعية المرتبطة بها، وهي بذلك تشغل واحدة من أهم صادرات الخدمات في العالم، ما يجعل منها صناعة استراتيجية يصعب تجاهلها من أي دولة تريد تعزيز فرص نموها الاقتصادي. وذكر أن المجلس العالمي للسياحة والسفر يتوقع أن يتخطى متوسط النمو في قطاع السفر في منطقة الشرق الأوسط 10٪ نظراً للاستثمارات الضخمة التي تقدر بنحو5،12 تريليون دولار أمريكي تضخها دول المنطقة من جهة وتحولها إلى وجهة سياحية من الدرجة الأولى وذلك نظراً للتطور الاقتصادي الذي تشهده المنطقة والموقع الجغرافي المتميز بالإضافة إلى البيئة الاستثمارية التي تسهم بشكل كبير في زيادة إقبال السياح ورجال الأعمال، ومن المتوقع أن تسهم هذه المشاريع بزيادة أعداد السياح في المنطقة إلى نحو 150 مليون مسافر في العام 2020. وأعرب رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين عن أمله بأن تشهد السنوات المقبلة تغييرا في الخريطة والمناطق السياحية المفضلة على مستوى العالم، إذ ستبرز المناطق والوجهات السياحية في دول الخليج وتنتزع حصة مهمة في التدفقات السياحية العالمية، إذا تم تبني سياسات وخطط جادة لتنويع المنتج السياحي بحيث يكمل كل بلد الآخر لتوفير وجهة سياحية يمكن تسويقها بشكل كامل للسياح من حول العالم، وخاصة ان دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك موارد ومقومات سياحية غنية وعريقة بأرضها وإنسانها وتاريخها لم يجر العمل على استغلالها والترويج لها كمقصد سياحي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية هذه المقومات والذي يمكن إن يجعل من هذه الدول أحد أهم مراكز العالم الجديد ومحور التواصل بين الشرق والغرب. وكانت غرفة تجارة وصناعة البحرين قد شاركت في فعاليات ملتقى السياحة والاستثمار الخليجي 2008 طاGITOF والمعرض المصاحب له، الذي يستمر لغاية اليوم، بوفد برئاسة رئيس الغرفة رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الدكتور عصام عبدالله فخرو، وعضوية السادة نبيل خالد كانو عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة القطاع السياحي، وأحمد نجم عبدالله النجم الرئيس التنفيذي، وخليل يوسف مدير إدارة شئون مجلس الإدارة والإعلام. والجدير بالذكر إن ملتقى السياحة والاستثمار الخليجي GITOF 2008 تنظمه لجنة السياحة الخليجية المنبثقة من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة، وكلية الأمير سلطان للسياحة والإدارة (المستشار العلمي)، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة، وشهد الملتقى مشاركة واسعة من المسؤولين الرسميين عن القطاعات السياحية الاستثمارية من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، وممثلي الغرف التجارية العربية والغرف التجارية الأجنبية المشتركة، والصناديق العربية لدعم الاستثمارات والشركات الاستثمارية والسياحية العامة والمتخصصة، والمصارف وجميع القطاعات السياحية، إضافة إلى العديد من رجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب، ومنظمات السفر والسياحة العالمية، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات المرموقة على المستوى الخليجي والدولي.

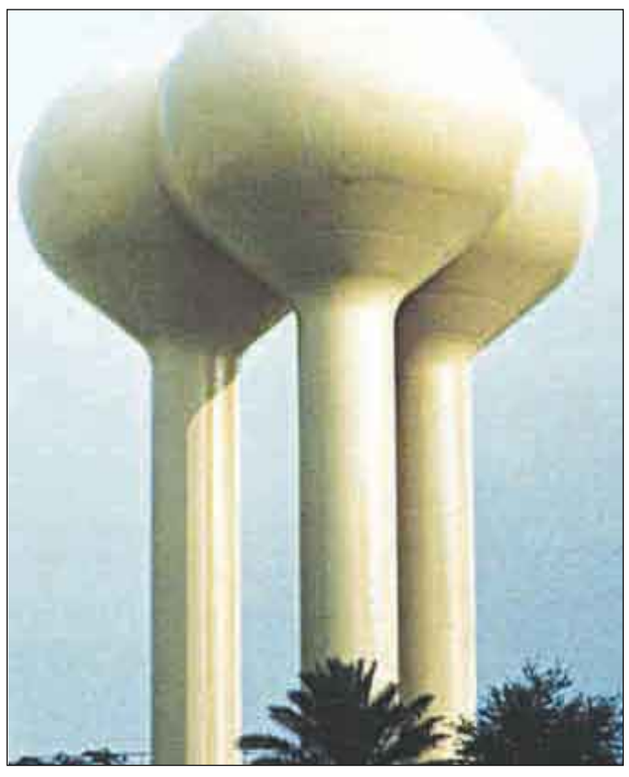

المؤسسة العامة للتدريب التقني السعودية تشارك في ملتقى السياحة والاستثمار الخليجي في جدة

جدة / وكالات :

تشارك المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في ملتقى السياحة والاستثمار الخليجي، الذي يقام في محافظة جدة خلال الفترة من 17 - 19 فبراير الجاري برعاية أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل.

وتتمثل مشاركة المؤسسة بجناح مميز يترجم حرص المؤسسة على تقديم دورها تدريبياً ومهنياً في مجال صناعة تقنية السياحة، حيث صرح مدير عام العلاقات العامة والإعلام بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الأستاذ عائض بن علي القحطاني أن مشاركة المؤسسة في هذا الملتقى تهدف إلى التعريف بالمؤسسة كقطاع تقني ومهني يمتلك الكثير من الإمكانات والمقومات في مجال تقنية السياحة، حيث أشار إلى أن المؤسسة تعمل على تقديم ما يمكن تقديمه من خبرة في صناعة جيل واع بأهمية تنمية السياحة السعودية بشكل عام حيث تعمل حالياً بمنهجية شاملة مراعية بذلك احتياجات صناعة السياحة مع توفير برامج تدريبية تطرح وفق أعلى المعايير المهنية العالمية مما يؤهل خريج المؤسسة للعمل في أي مكان في العالم.

وأوضح القحطاني أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تعتبر إحدى الجهات في الدولة التي كثفت جهودها في التعاون مع الهيئة العليا للسياحة من حيث إعداد الحقائب التدريبية لمهن القطاعات السياحية والتدريب عليها، ولذا حرصت المؤسسة على توفير الأقسام المتخصصة بصناعة السياحة والمتمثلة في أقسام تقنية إدارة الفنادق والسياحة والسفر.

بحث تعزيز التعاون بين سلطنة عمان والمنطقة التجارية في لندن

مسقط / وكالات :

استقبل احمد بن عبدالنبي مكي وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشئون المالية وموارد الطاقة بمكتبه اللورد ديفيد لويس عمدة مدينة المنطقة التجارية بلندن الذي يزور السلطنة حاليا على رأس وفد تجاري بريطاني يضم في عضويته (19) شخصية تمثل مختلف قطاعات الخدمات المالية والمصرفية والقانونية والتأمين والتدريب وتدقيق الحسابات.

وقد أكد أحمد بن عبدالنبي مكي ان السلطنة تشهد حاليا نموا اقتصاديا في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية مشيرا الى ان هناك مشروعات في قطاعات السياحة والنقل بمختلف جوانبها وكذلك هناك مشروعات صناعية قائمة وأخرى قيد الدراسة وان كل هذه المشروعات تتطلب خدمات مصاحبة لها في قطاعات المصارف والشئون المالية والتأمين والتدريب ويمكن للشركات البريطانية الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بها.

وتطرق خلال المقابلة إلى جهود الحكومة في إقامة المناطق الصناعية بمختلف مناطق السلطنة وما تقدمه من دعم وتشجيع للقطاع الخاص العماني والأجنبي لإقامة مشروعات صناعية مبنية على اسس اقتصادية تحقق الاستفادة المشتركة للحكومة والقطاع الخاص وتحقق القيمة المضافة للاقتصاد العماني معربا معاليه عن أمله في ان يتعرف الوفد البريطاني الزائر على الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة بالسلطنة.

من جانبه اشاد اللورد ديفيد لويس عمدة مدينة المنطقة التجارية بلندن بالجهود التي تبذلها حكومة السلطنة في مختلف القطاعات التنموية وما يوفره المناخ الاستثماري بالسلطنة للاستثمار الاجنبي الذي يشجع على قيام تعاون مشترك بين القطاع الخاص والعام في البلدين.. مشيرا الى ان هذه الزيارة تهدف الى استكشاف فرص تعزيز التعاون بين السلطنة والمنطقة التجارية بلندن والتعريف بالخدمات والتسهيلات التي تقدمها المنطقة للمستثمرين الأجانب.

حضر اللقاء سعادة الشيخ الفضل بن محمد الحارثي وكيل وزارة الاقتصاد الوطني لشئون التنمية وسعادة سلطان بن سالم الحبسي وكيل وزارة المالية للشئون المالية وعدد من المسؤولين بوزارتي المالية والاقتصاد الوطني وسعادة سفير المملكة المتحدة المعتمد لدى السلطنة.

اختتام ورش المؤتمر السعودي للعلوم العصبية والخليجي لأمراض الأعصاب

ومن جانبه عبر الفائز بالجائزة الدكتور نايف عيضة العمير عن سعادته بهذا التكريم من طبيب معروف على مستوى العالم في هذا المجال، مؤكدا بأن هذه الجائزة تبعث الإحساس بأن هناك من يشجع ويدعم مثل هذه البحوث.

وبين بأن ورقة البحث التي تقدم بها في هذا المؤتمر تتحدث عن التكلس العظمي داخل الدماغ والتي تؤدي إلى الإصابة بالشلل الرعاشي وعدم الاتزان.

وقد تم خلال المؤتمر استضافة ما يقارب العشرين متحدثا عالميا لتقديم آخر ما توصل إليه العلم الحديث من تطورات في علاج مختلف الأمراض العصبية، وطرح خلاله أهم طرق العلاج والوقائية والحديثة والمتعلقة بالسكتة الدماغية وأيضا مختلف أوجه التشخيص والعلاج الدوائي والجراحي لمرض الصرع الصدغي.وعقدت جلسات خاصة بالأمراض العصبية عند الأطفال وأمراض الشيخوخة والخرف ومرض التصلب العصبي المتعدد ومرض الرعاش والأمراض الحركية الأخرى وأمراض جراحة العمود الفقري والعلاج الإشعاعي لبعض أمراض الدماغ والحبل الشوكي، وورش عمل خاصة بجراحة الأعصاب مختصة بقاع الدماغ.

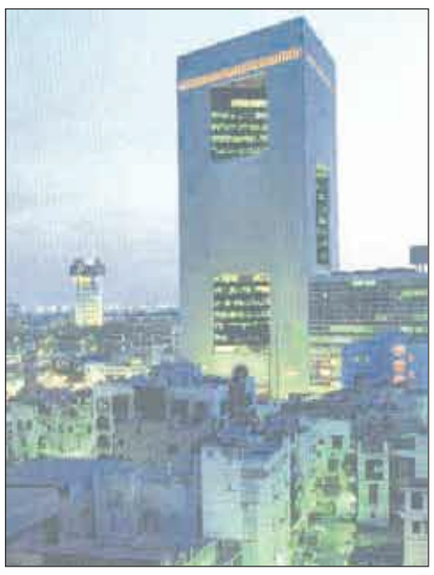

الرياض / وكالات :

بحضور مساعد مدير عام الإدارة العامة للخدمات الطبية لشؤون التعليم والتدريب والأبحاث والرئيس الفخري للمؤتمر اللواء الطبيب صالح بن محمد الذيبب اختتمت الورش العلمية للمؤتمر السعودي السنوي السادس عشر للعلوم العصبية والمؤتمر الخليجي السادس لأمراض الأعصاب بقاعة المؤتمرات بفندق الإنتركونتيننتال بمدينة الرياض.

وفي ختام المؤتمر سلم اللواء الذيب جائزة مقدمة منه شخصيا لأفضل ورقة بحث قدمت في المؤتمر، موضحا بأن فكرة هذه الجائزة هي التشجيع للأطباء بما تحمله من تقدير معنوي أكثر منه شيء مادي على القيام بالأبحاث العلمية.

وذكر بأن من معايير الجائزة التي وضعتها اللجنة العملية أن يكون الفائز من طلبة البورد السعودي في مجال طب الأعصاب، مع الأخذ في الاعتبار طريقة كتابة البحث والنتيجة التي توصل إليها الباحث.

درهم تذكاري بمناسبة مرور 75 عاما على إنشاء مطار الشارقة

الشارقة / وام :

اصدر المصرف المركزي درهما تذكاريا بمناسبة مرور 75 عاما على إنشاء مطار الشارقة الدولي بحيث يكون قطره 24 ملم ووزنه 4ر6 غراما.

ويتكون الدرهم من خليط معدني بنسبة 75 بالمائة نحاس و25 بالمائة نيكل ويحمل شعار المناسبة.

وتقرر ان يطرح الدرهم التذكاري للتداول عن طريق فروع المصرف المركزي وفقا للإجراءات المعتادة.

مطار الشارقة

متفرقات

الكويت مصدرة للعقول ورؤوس الأموال والاستثمارات إلى الدول المجاورة

الكويت

الكويت / وكالات :

أكد رئيس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية للترويح السياحي صلاح الرميح، أن الكويت مصدرة لرؤوس الأموال والاستثمارات والعقول الكويتية، مضيفا: في حين البحرين مستقطبة للاستثمار وتشجع المستثمر الأجنبي على عكس الكويت التي أصبحت طاردة للمستثمر المحلي قبل الأجنبي.

وقال إن أبرز سلبيات قانون الـ «B.O.T» عدم الحفاظ على حق صاحب المبادرة وهو صاحب فكرة المشروع، متمنيا على الحكومة أن تهتم أكثر بأصحاب المبادرات.

وأشار الرميح إلى أن السوق العقارية الكويتية أصبحت متضخمة لعمل الشركات الكبرى والمتوسطة في القطاع العقاري السكني، ما أدى إلى وجود «المضاربات»، التي أثرت في الاقتصاد وفي المواطن الكويتي محدود الدخل.

وتابع: إن الشركة لديها النية للإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) خلال السنوات الثلاث المقبلة، وستجمع كل شركاتها تحت منظومة واحدة.

وقال الرميح: إن الشركة لديها مشروع ضخم في البحرين عبارة عن مشروع خدمي تجاري مساحته 62 ألف متر مربع بتكلفة إجمالية تبلغ 50 مليون دولار، وسيتم البناء في شهر مايو المقبل كمرحلة أولى.

وأضاف: أسست شركة في البحرين لتدير مشاريع الشركة هناك تحت اسم «شركة مشاريع بودي البحرين القابضة»، لكنها برأسمال كويتي، مشيرا إلى أنها ستوظف أكثر من 600 بحريني.

شركة قطر للاستثمار العقاري تخطط لإصدار سندات إسلامية وقروض في 2008

الدوحة / وكالات :

قالت شركة قطر للاستثمار العقاري (العقارية) انها تخطط لاقتراض أموال بحلول الربع الثالث ربما ببيع سندات إسلامية لتمويل مشروعات في قطر بقيمة ثلاثة مليارات ريال (824.6 مليون دولار).

وقال المدير التنفيذي للعقارية التي تمتلك فيها الحكومة اكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم 27 في المائة أسامة أبوبكر إن الشركة يمكن أيضاً أن تنظر في توريق قروض مصرفية.

وأضاف أن السوق متقلب في الوقت الحالي وان الشركة تفضل الترقب. وتابع «يمكننا الانتظار حتى الربع الثالث.»

ولم يكشف أبوبكر عن حجم القروض التي تخطط العقارية التي تركز على بناء المساكن والمنشآت ذات الصلة في المناطق الصناعية للحصول عليها هذا العام.

وأضاف «قيمة المشروعات تتجاوز ثلاثة مليارات ريال.» وتابع «نود تغطية ذلك.»

الدوحة